المملكة عبر ٧٩ عاماً
من بناء الوحدة والمحافظة عليها إلى تعـ
المناسبة تتزامن مع مرور أربع سنـ

في حياة الأمم والشعوب أيام تُعدّ الأهم والأغلى في تاريخها، بما تحمل من مضامين، وبما تمثّل من تحديات. ولاشك أن اليوم الوطني أهم أيام المملكة العربية السعودية، فهو يوم يجسّد ملحمة بطولة، ومسيرة أمة، به تُتوّج سنوات من الكفاح لتوحيد هذه الأرض تحت راية واحدة على يد المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود (طيب الله ثراه)، ومن ثم المحافظة على الإنجاز وتطويره على يد من خلفه من أبنائه الذين واصلوا العمل بكل جدٍ وإخلاص في إعلاء شأن الوطن.

فعلى الصعيد الداخلي، لم يغب عن ذهن قادة هذه البلاد - منذ عهد المؤسس - أن تظل وحدة الوطن أساس سياستها الداخلية، إدراكاً منهم أن هذه الوحدة تحققت نتيجة عناء شديد وصبر طويل وجهاد مرير، وأن هذه الوحدة هي التي أخرجت هذه الأرض - بفضل من الله - من عصر التشرذم والتقسيمات القبلية والمناطقية، إلى آفاق الدولة التي ينضوي تحت مظلتها الجميع، وتتسع لمساهماتهم في دعمها وتقدمها ورقيها، فكان نتاج ذلك أن سابقت الزمن لتضيف إلى منجز الوحدة لتعلي بناءه وتزيد من قامته، فشهد الوطن على مختلف العهود تطوّراً فاق كل الأوصاف، وتقدماً طال كافة المجالات، وتحولاً في سُبل الحياة وطرائقها، دون مساس

«.. إن رأينا واعتقادنا وآمالنا في السير إلى الأمام، يجب أن يكون وفق ما كان عليه نبينا صلى الله عليه وسلم، وما كان عليه السلف الصالح، فما كان موافقاً للدين في أمور الدنيا، سرنا عليه، وما كان مخالفاً نبذناه».

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل

ـــــزيز مسيرة التنمية والتحديث والإصلاح

ـــــوات على مبايعة خادم الحرمين الشريفين

بقواعد الحق والعدل والكرامة الإنسانية ودون تحوّل عن القيم النبيلة والشيم العربية الأصيلة، وإنما استمساك بالدين، وتشبث بالعقيدة منهجاً للحياة والسلوك، ومع كل عهد من العهود كانت البلاد ترقى درجات واسعة في مختلف المجالات توّجت بتطور كبير في المجتمع، انعكس رقياً في مستوى المعيشة ونوعية الحياة، في ظل استتباب للأمن وتكريس للاستقرار.

وعلى الصعيد الخارجي، اتسمت السياسة الخارجية للمملكة - عبر تاريخها منذ التأسيس - بالأصالة والموضوعية القائمة على ثوابت الإسلام والقيم العربية، والمساهمة الفعّالة في استقرار ورخاء المجتمع الإنساني، مع الإدراك العميق لتوازن القوى، والالتزام بالمواثيق، واحترام الشرعية الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الاعتداء والحرص على حسن الجوار، الأمر الذي عزّز مكانة المملكة وحفظ لها مكانتها المرموقة في المجتمع الدولي.

وعلى الصفحات التالية بعض من حصاد اليوم الوطني التاسع والسبعين في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، يتناول جانب من مسيرة التنمية والتحديث والإصلاح التي قادها بتأييد واسع، ونجاح عظيم.

«.. أعاهد الله ثم أعاهدكم، أن أتخذ القرآن دستوراً، والإسلام منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة، ثم أتوجه إليكم طالباً منكم أن تشدوا أزري وأن تعينوني على حمل الأمانة، وألاّ تبخلوا عليّ بالنصح والدعاء»

عبدالله بن عبدالعزيز

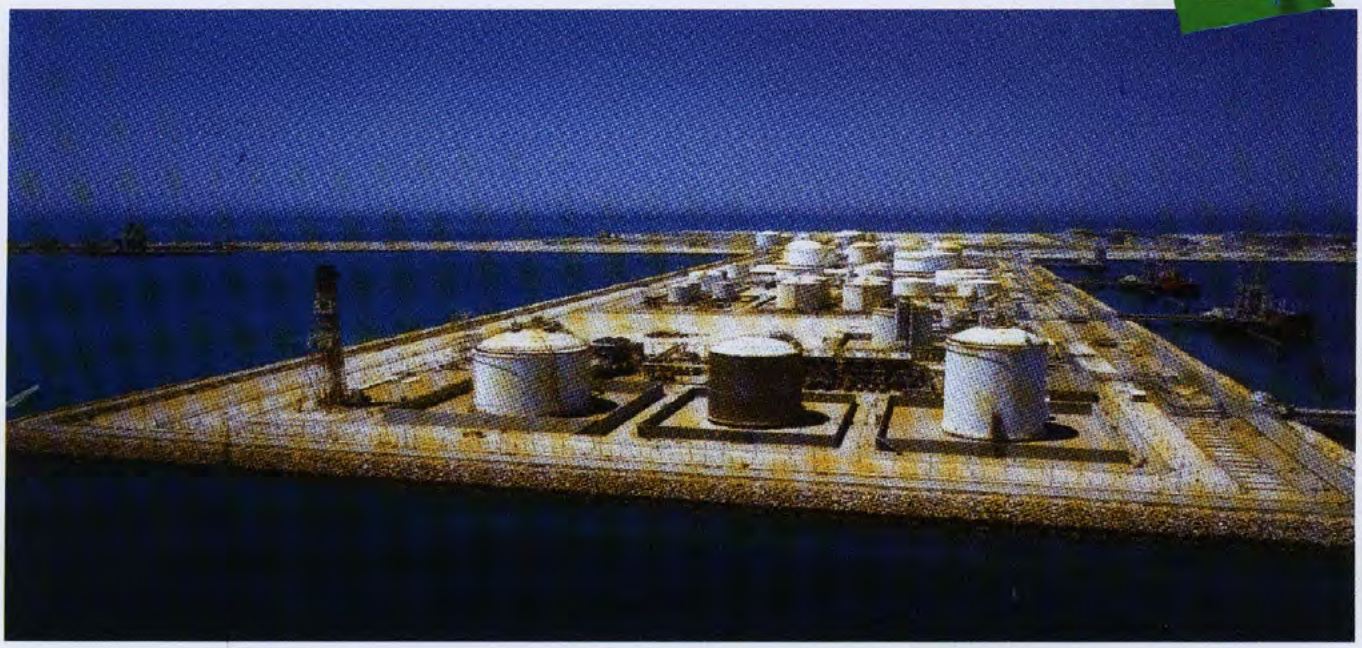

من مشاريع التنمية

تعزيز التنمية وشموليتها :

تحلّ مناسبة اليوم الوطني التاسع والسبعين في ظل عهد جديد موصول بما قبله من عهود الخير والنماء، بالتزامن مع مرور أربع سنوات على مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) ليواصل المسيرة مُحاطاً بمحبة الشعب السعودي، وبرصيد ثري من الحنكة السياسية في ممارسة شؤون الحكم.

تنفيذ الثوابت الوطنية:

حرص (أيده الله) على مواصلة تنفيذ الثوابت الوطنية، مثل: دعم القوات المسلحة، وتوفير كل الإمكانات لتمكينها من الدفاع عن الأرض والمقدسات، وخدمة الحرمين الشريفين، ورعاية ضيوف الرحمن، ومتابعة أمور المواطنين عبر المجالس المفتوحة، وإقامة المشاريع الإنتاجية، ورعاية حق التعليم والشورى، وتكريس الأمن والأمان للمواطنين، واستهل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) مسيرته المباركة بالتأكيد على الأسس والثوابت والسير على المبادئ ذاتها التي تميزت بها سياسة المملكة منذ تأسيسها، فانطلق يتخذ العديد من الخطوات الوثابة على المستويين الداخلي والخارجي، مجسّداً من خلالها حرصه على المضي بالبلاد قدماً على درب النماء والرخاء الذي سارت عليه منذ تأسيسها.

تحسين الأوضاع المعيشية :

قام (يحفظه الله) على الصعيد الداخلي بتحسين أوضاع المواطنين المعيشية، وأوجد لهم العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والخيرية، التي جعلتهم يلمسون اهتمام الدولة ورعايتها وحرصها على توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، ودعم (يحفظه الله) هذه القرارات الخيّرة والسخيّة بزياراته التفقدية لكل مناطق المملكة، ليقف بنفسه على احتياجات تلك المناطق من المشاريع التنموية، وليفتتح ما تم إنجازه فيها من مشاريع سابقة.

تكريس البعد التنموي :

ويبرز اهتمام خادم الحرمين الشريفين، وسمو وليّ عهده الأمين (يحفظهما الله) بكل ما يهم الوطن والمواطن من خلال ما حققته قطاعات التنمية في المملكة من نجاح، وما وصلت إليه من مستوى متقدم، يمكن ملاحظته بوضوح من خلال رصد للعطاءات والإنجازات للقطاعات الحكومية والإدارات بإحصاءات وبيانات تجسّدها الأرقام بصورة مشرّفة؛ فقد استطاعت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين أن تتجاوز ـ في مجال التنمية ـ السقف المعتمد لإنجاز الأهداف التنموية التي حددها إعلان الألفية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة، كما تحققت في المملكة إنجازات مهمة منها في مختلف المجالات.

وفي إطار الاهتمام بتلمّس احتياجات المواطنين تمت زيادة رواتب جميع العاملين السعوديين في الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين بالإضافة إلى زيادة مخصصات القطاعات، وتخفيض أسعار البنزين والبترول، وشهدت الدولة أضخم ميزانية عرفتها، وتم تخصيص مبالغ كبيرة منها لتحقيق نقلة نوعية في مجال تنمية القوى البشرية .

دعم الإصلاح الاقتصادي :

وفي المجال الاقتصادي أسفرت توجيهات خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) عن دعم الإصلاح الاقتصادي بشكل شامل لحل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات المحلية والمشتركة والأجنبية، ونتيجة لذلك، فقد حازت المملكة على جائزة تقديرية من البنك الدولي تقديراً للخطوات المتسارعة التي اتخذتها في مجال الإصلاح الاقتصادي، ودخلت ضمن قائمة أفضل عشر دول أجرت إصلاحات اقتصادية وأفضل ثلاثة

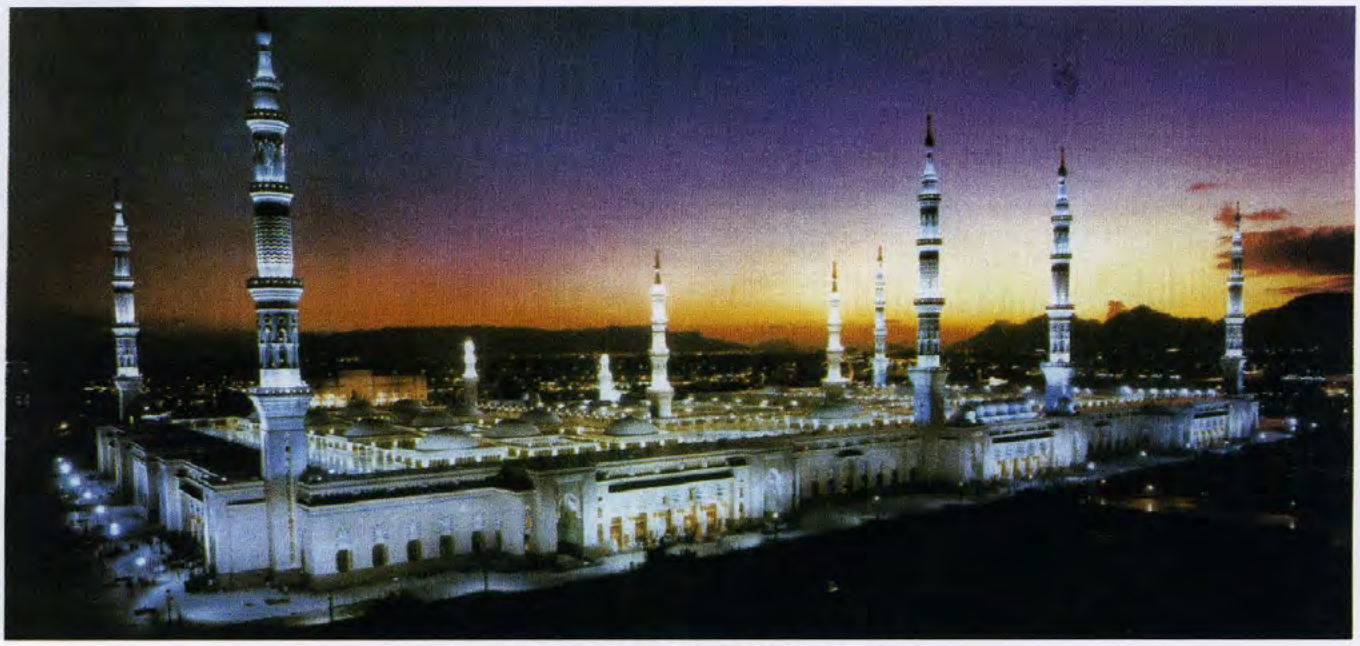

لم تتوقف خدمة المشاعر المقدسة لراحة ضيوف الرحمن.

وعشرين بيئة استثمارية من أصل مئة وثمانية وسبعين دولة في العالم.

خدمة المشاعر المقدسة :

وشهدت المشاعر المقدسة خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها الدولة لضيوف الرحمن، وكان المشروع الضخم والفريد من نوعه لتطوير الجسر، ومنطقة الجمرات لتكتمل منظومة الأمن والسلامة لحجاج بيت الله الحرام بمشعر منى بتكلفة أربعة مليارات ريال أبرز المشاريع التي شهدها الحرمان الشريفان والمشاعر المقدسة خلال السنوات القليلة الماضية، وامتداداً للرعاية الكريمة والاهتمام المتواصل بالحرمين الشريفين صدرت الموافقة السامية على تنفيذ مشروع لتوسعة الساحات الشمالية للمسجد الحرام، وستكون مجمل المساحة المضافة إلى ساحات المسجد الحرام بعد تنفيذ مشروع التوسعة ثلاثمئة ألف متر مسطح تقريباً، مما يضاعف الطاقة الاستيعابية للمسجد الحرام، ويتناسب مع زيادة أعداد المعتمرين والحجاج ويساعدهم على أداء نسكهم بكل يسر وسهولة.

التطويـر والتحديـث :

لا يملك أي متابع إلاّ أن يقف أمام مغزى القرارات التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين بشأن تطوير بعض المؤسسات المهمة في الدولة، وإذا كان بعض هذه القرارات يندرج ضمن الأمور السياسية المعتادة كتعديل بعض المناصب في الدولة، فإن قرارات أخرى تندرج في البعد الإصلاحي التاريخي، ومن أبرزها: ترسيخ مؤسسة الحكم بهدف توطيد دعائم الاستقرار السياسي في البلاد جاعلاً منها دولة مؤسسات لا دولة أشخاص، وتشكيل مجلس الأمن الوطني نظراً لحاجة المملكة إلى مرجعية مؤسسية تسهّل عملية اتخاذ القرار، ولتدخل العملية السياسية حلة غير مسبوقة تأخذ في الاعتبار الطرح العقلاني المدروس في التخطيط للسياسات الداخلية والخارجية، وتقويم الأحداث والظواهر التي يمكن لها أن تؤثر على أمن الدولة ومصالحها.

وفي إطار التطوير والتحديث أحدث (يحفظه الله) عدداً من التغييرات الوزارية سوف يكون لها تأثيراً كبيراً في المجتمع السعودي ستظهر آثارها في المدى القريب.

معالجة آثار الأزمة المالية العالمية :

لما كانت المملكة جزءاً من الاقتصاد العالمي، فإن من الطبيعي أن تتأثر بهذه المتغيرات المالية التي أفرزتها الأزمة، إلاّ أن ما يحول دون ظهور سلبيات الأزمة على المملكة عدة أمور، الأول: أن البنية الهيكلية للاقتصاد السعودي ـ بما في ذلك النظام المالي ـ تختلف عن المقومات الاقتصادية للدول الصناعية، وعليه، فإن تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني السعودي ستظل ـ إن شاء الله ـ في أضيق الحدود؛ فالمملكة ـ في خضم الأزمة المالية ـ تواصل العمل على تحسين بيئة الاستثمار، وتخفيض نسبة البطالة، والسيطرة على التضخم، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتخفيض الدين العام، وقد أكّد خادم الحرمين الشريفين أن اقتصاد المملكة يمر في الوقت الحاضر بمرحلة ازدهار ترتفع فيها معدلات النمو والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأن مسيرة التنمية مستمرة.

الأمر الثاني: يتمثّل في عدم التوقّف عند هذا الحد والتعامل مع الأزمة المالية العالمية من خلاله، بل أقدمت المملكة على اتخاذ إجراءات مالية إيجابية لدعم السوق المالية في المملكة، وتجاوز أية تأثيرات سلبية على نفسية المستثمرين والعامة.

نقلة نوعية في منهجية الخطاب السعودي :

نقد الذات، والتفاعل مع لغة العصر، مفهومان واضحان في الخطاب السعودي، مما يفرز مفاهيم المكاشفة والشفافية والحوار، وأهمية الوحدة

اللقاءات المفتوحة لخادم الحرمين الشريفين مع العلماء والمواطنين.

الوطنية وقبول التعددية والاختلاف، والرأي الآخر، ومن تابع كلمات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) في زياراته لمناطق المملكة يلمس إمعانه في التأكيد على النقاط السابقة.

ومن يتأمل خطاباته (يحفظه الله) منذ توليه سدة الحكم، يلمس فيها تشريحاً لمختلف القضايا المطروحة على المستويين المحلي والدولي، لذلك يرى المحللون أن له شكل ومحتوى خاص به، وإن خرج هذا الخطاب من رحم الخطاب القديم، فثمة قواسم مشتركة بينهما، لاسيما في ما يتعلق بالثوابت.

تعيين النائب الثاني :

جاء قرار خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ليشكّل دعماً لمؤسسة الحكم، فقد أمضى سموه جل عمره تقريباً في دهاليز السياسة، وهو الخبير بتقلباتها وتوازناتها، فهو رجل دولة من طراز رفيع، تمكّن بحنكته ودهائه وحزمه من دحر الإرهابيين وفكرهم، واستطاع التصدّي للكثير من الأزمات والحوادث التي مرت على المجتمع السعودي، وعلاوة على ذلك فهو يتمتع بحب وافر لدى شرائح المجتمع نظراً لما يتمتع به من سلوك شخصي، واعتنائه بالسنة النبوية المطهرة، فطالما أكّد أن هذا الوطن يتشرف بحمل رسالة الإسلام، وأن الدولة قامت على ركيزة الدين.

السياسات الخارجية :

انتهج خادم الحرمين الشريفين ـ اتباعاً لمنهج والده المؤسس وإخوانه الملوك السابقين ـ سياسة عدم الفصل بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، باعتبار أن السياسة الخارجية هي أحد العوامل المؤثرة في استقرار الدول، لذلك لم يعد ممكن أن تكتفي المملكة بالعناية بشؤونها الداخلية، فأرسى (أيده الله) قواعد الشراكة والتعاون مع الدول العربية والإسلامية الصديقة، كما أكد نهج المملكة الثابت من القضايا العربية، وتحقيق الأمن والسلام الدوليين في البؤر المتوترة إقليمياً، والعمل على تجاوز الخلافات العربية والإسلامية، بما يؤدي إلى وحدة الصف والكلمة في مواجهة التحديات التي تواجه الأمة.

ومن أهم خصائص الدبلوماسية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) تحركها بوعي وإدراك كبيرين لأهمية دورها الإقليمي والدولي واستثمار علاقاتها شرقاً وغرباً، ومكانتها في خدمة القضايا العربية وقضايا السلام.

جولات خادم الحرمين الشريفين :

تُعدّ جولات خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) في عدد من الدول الأوروبية والآسيوية ترجمة واقعية لأهداف الدبلوماسية السعودية، حيث تتحرك السياسة الخارجية لتحقيق توازن بين دوائر الاهتمام، سواء على الصعيد الخليجي أو الصعيد العربي، أو على الصعيدين الإسلامي والدولي. فعلى الصعيد الدولي: تتوازن علاقات المملكة الخارجية بهدف تعزيز الصداقة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وفتح مجالات جديدة مع الدول الكبرى في آسيا، وتحقيق التوازن بين الشرق والغرب، وجاء التحرّك تجاه آسيا بعد أوروبا والولايات المتحدة استكمالاً للتحرّك الدولي تجاه دول العالم شرقاً وغرباً، وبعد زيارة خادم الحرمين الشريفين للدول الكبرى في آسيا خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٠٦م، وذلك بعد عدة أشهر من توليه مسؤولية الحكم في عام ٢٠٠٥م، وهي الجولة التاريخية التي شهدت اتفاقات لنقل العلاقة الاستراتيجية بين المملكة وقوى آسيا إلى مستويات من التعاون الجديد.

ثم جاءت جولة أوروبا عام ٢٠٠٧م، لما لأوروبا من سجل حافل من التدخل

خادم الحرمين الشريفين يطلع على مجسم المقر الجديد لمجلس الشورى.

في قضايا المنطقة بحكم قربها الجغرافي ومكانتها، فهي المتبرع الأول للفلسطينيين، وفي منطقة الخليج يرتبط الاتحاد الأوروبي باتفاقية تعاون مع مجلس التعاون الخليجي. وقام خادم الحرمين الشريفين بالعديد من الزيارات لكثير من الدول الصديقة في العالم، بالإضافة إلى الدول العربية لتوطيد ودعم علاقات المملكة مع هذه الدول.

الانضمام لمنظمة التجارة العالميـــة :

كان من ثمار مكانة المملكة، وتقديراً من القوى الرئيسة في العالم لهذه المكانة، وبقوة اقتصادها تمت الموافقة على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، حيث صادق المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية في جلسته التي عقدت بجنيف في ١١/١١/٢٠٠٥م، على وثائق انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك في حضور الدول الأعضاء وعدد (١٤٨) دولة لتصبح المملكة العضو (١٤٩).

خدمة القضايا الإسلامية :

لقيت قضايا الأمة الإسلامية وتطوراتها النصيب الأكبر من اهتمام خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، وكانت دعوته لعقد القمة الاستثنائية الثالثة في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥م إيماناً منه بضرورة إيقاظ الأمة الإسلامية، وإيجاد نوع من التكامل الإسلامي بين دولها وشعوبها والوصول إلى صيغة عصرية للتعامل فيما بينها أولاً، ومع الدول الأخرى التي تشاركها الحياة على هذه الأرض، إضافة إلى العمل الجاد على حلّ مشكلات الدول الفقيرة من خلال صندوق خاص لدعمها وجعلها تقف على قدميها.

لما كانت سياسة المملكة تهدف لتهدئة التوتّر بين مختلف الأديان، وتسعى إلى تحسين صورة الإسلام واستعادة احترام القيم الدينية، فقد رأى خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بحكمته البالغة ورؤيته الثاقبة، أنه لا يكفي مواجهة الإرهاب بالضربات الموجعة، بل لابد من إزالة ما ألحقه الإرهابيون بجوهر الدين من تشوهات، باستعادة الوجه المشرق للإسلام، وإبرازه لمتلقي الديانات والثقافات والحضارات، وفي الوقت نفسه التوجه بالمبادرة إلى القواسم المشتركة التي تجمع بين البشر على اختلاف أديانهم، حتى لا يتحول الحوار إلى تراشق يركّز على الفوارق ويضخّمها، ويزيد من التوترات ولا يخفف من حدتها، لذلك تم الترحيب عالمياً بمبادرته (أيده الله).

وفي نهاية اجتماع عالي المستوى للحوار بين الأديان والثقافات والحضارات بمقر الأمم المتحدة في ١٤/١١/١٤٢٩هـ وبدعوة من المملكة العربية السعودية، حدّد خادم الحرمين الشريفين طريق الخلاص أمام البشرية مؤكداً على مبادئ العدالة والتسامح التي ينطلق منها ديننا الإسلامي الحنيف لبناء مستقبل يسود فيه العدل، والأمن، والحياة الكريمة على الظلم والخوف والفقر، وكان لجهود المملكة الخيّرة في هذا الاتجاه أن صدر بيان عن المؤتمر في ١٦/١١/١٤٢٩هـ تضمن رفض الدين كغطاء لقتل الأبرياء، ودعا إلى التفاهم والتسامح بين البشر.

خدمة القضايا العربية :

عُرفت المملكة ـ تاريخياً ـ باعتبارها إحدى الدول الرئيسة الداعمة للقضية الفلسطينية، ولحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وقد أخذ هذا الدعم أشكالاً عديدة منذ البدايات الأولى لنشأة الدولة السعودية الثالثة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز، حين رفض التنازل عن الحقوق العربية في فلسطين مروراً بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي والسياسي، الذي قدمته المملكة في العهود والمراحل المختلفة. وتلعب المملكة دوراً في المحاولات الرامية إلى الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع

من جولات خادم الحرمين الشريفين التفقدية للمناطق.

العربي ـ الإسرائيلي بعد تغير المعدلات الدولية، حيث كان لابد من تحرّك عربي جديد لدفع عملية السلام إلى الأمام خاصة بعد أحداث (سبتمبر)، وما نتج عنها من تحولات هائلة في السياسة الأمريكية الخارجية، في هذا الإطار جاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) للسلام عام ٢٠٠٢م، لتمثل نقلة هامة في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث أصبحت الآن حجر الزاوية بالنسبة للرؤية العربية لمجمل عمليات التسوية، خاصة بعد أن تبنّت القمة العربية التي انعقدت في بيروت (مارس ٢٠٠٢م) هذه المبادرة، والتي أصبحت تُعرف باسم المبادرة العربية للسلام.

وقد تضمنت المبادرة في صيغتها النهائية بنوداً رئيسة على النحو التالي:

ـ الانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان، وبقية الأراضي المحتلة في جنوب لبنان، والعودة إلى حدود ١٩٦٧م.

ـ القبول بدولة فلسطين مستقلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية.

ـ الموافقة على إيجاد حل مقبول وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي رقم (١٩٤).

ـ رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني داخل الأقطار العربية.

وفي المقابل تلتزم الدول العربية بما يلي:

ـ إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، واعتبار الصراع العربي ـ الإسرائيلي منتهياً.

ـ الموافقة على الدخول في اتفاقية سلام بين العرب و إسرائيل مع تحقيق الأمن لكل دول المنطقة.

ولم يقتصر الأمر على إطلاق المبادرة، بل تابع خادم الحرمين الشريفين (أيده الله) مجريات التفاعلات الخارجية بالشأن الفلسطيني، وذلك بدعوة القادة الفلسطينيين من حركتي فتح وحماس إلى مؤتمر في مكة المكرمة لحل المشاكل بينهم، وإنشاء حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

وفي الشأن العراقي، تم عقد اجتماع بين السنّة والشيعة العراقيين بقصر الصفا بجوار الحرم المكي الشريف في رمضان ١٤٢٧هـ.

وعلى الصعيد العربي بشكل عام، التأم شمل قادة الأمة العربية بأخيهم خادم الحرمين الشريفين في مدينة الرياض في أعمال القمة العربية التاسعة عشر (مارس ٢٠٠٧م) الذي صدر في نهاية أعمالها إعلان الرياض الذي أكّد ضرورة العمل الجاد لتحقيق الهوية العربية ودعم مقوماتها ومرتكزاتها، وترسيخ الانتماء إليها، وإعطاء الأولوية لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي، وتطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية ونشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار، ورفض كل أشكال الإرهاب والغلوّ والتطرف، وتفعيل مبادرة السلام العربية.

تغليب المصلحة العليا للعرب :

جاء إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) في القمة العربية التي عُقدت في الكويت في ٢٠٠٩/١/١٩م، لتكريس نهجه في حل الخلافات العربية، وحرصه على وحدة الصف، والتضامن لمواجهة الأخطار التي تواجه الأمة العربية، وكانت مبادرة تاريخية بحجم التحديات المصيرية التي تواجه الأمة ومفاجأة سياسية أطاحت بالخلافات العربية وأقامت على أنقاضها صرحاً جديداً للتصالح والتعاون بين قادة الأمة الذين باعدت بينهم تدخلات الأطراف الخارجية في الشأن العربي.

في حوار الأديان أكّد خادم الحرمين الشريفين على مبادئ العدالة والتسامح التي ينطلق منها الدين الإسلامي.

ولم تتوقف جهود خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) عند إعلان المصالحة وطيّ صفحة الخلافات، وجمع بعض قادة الدول العربية في لقاء خاص على هامش القمة الاقتصادية بالكويت فحسب، بل واصل جهوده (أيده الله) عبر الاتصالات الهاتفية وصولاً إلى القمة العربية المصغرة التي عُقدت في مدينة الرياض في ٢٠٠٩/٣/١١م برعايته، تلك القمة التي وصفها سمو وزير الخارجية بأنها أذابت الجليد في العلاقات العربية البينيّة، وأنه قد تم الاتفاق في الاجتماع على توسيع دائرة المصالحة العربية وتكثيفها لتوفير كل أسباب النجاح للقمة العربية المقبلة في الدوحة.

وفي قمة الدوحة:

أسهمت الورقة السعودية في إنجاح القمة، حيث تصدّر البيان الختامي لأعمالها التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، والتمسك بالتضامن العربي، وصون سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقها المشروع في الدفاع عن استقلالها الوطني، ومواردها وقدراتها، ومراعاة نظمها السياسية وفقاً لدساتيرها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع التشديد على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف والبنّاء والعمل على تعزيز العلاقات العربية وتمتين عراها ووشائجها والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية.

الحضور القوي في القمة الاقتصادية العالمية:

يشعر المتابع لقمة العشرين العالمية التي عُقدت بالعاصمة البريطانية لندن خلال شهر أبريل الماضي بفخر كبير وعميق بحضور خادم الحرمين الشريفين (أيده الله) الذي يجسّد من خلالها قوة حضور المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية مُعترف بها عالمياً، حيث تمثّل سلامة سياستها الاقتصادية التي أثبتت ـ مع الأزمة المالية ـ أن المملكة أقل دولة في هذا العالم تأثراً بالأزمة المالية، فلا بنوك أفلست، ولا وظائف دولة أُلغيت، ولا مشاريع توقفت، ولم يحدث أي خلل مالي كما حدث في اقتصاديات بعض الدول، وحضور خادم الحرمين الشريفين هذه القمة (كما في القمة السابقة في نوفمبر ٢٠٠٨م) وحيداً بين دول عظمى، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة يقدم اعترافاً صريحاً وواضحاً لا لبس فيه عن موقع المملكة في هذا العالم.

وفي هذا الإطار، يجب التنويه بالسياسة الحكيمة التي انتهجتها المملكة إزاء هذه الأزمة التي طالت دول العالم أجمع، فالحكومة لم تخفض ميزانية أي صندوق، بل ضخّت (١٠) مليارات ريال لبنك التسليف.

لقد قدّم الملك عبدالله المملكة كنموذج للعالم بأنها الأفضل اقتصادياً، حيث الإنفاق مستمر بلا ركود حقيقي، ووجود أرصدة نفط واحتياطي عالمي هائل، وإنتاج هو الأول عالمياً، وأرصدة نقدية هائلة، ومشاريع مستمرة.

الخلاصة:

لقد بنى الملك عبدالعزيز الوحدة وحافظ عليها، وعمل على تنميتها بكل الوسائل الممكنة وفقاً للظروف والإمكانات المتاحة في ذلك الوقت، بما يتفق وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وقد وفّقه الله في ذلك كل التوفيق، حيث سخّر الله لهذه الأرض باني هذه الوحدة، فاستطاع بفضل من الله حمايتها وتجنيبها الأطماع بأشكالها المختلفة، وعلى دربه سار أبناؤه الذين تولّوا دفة إدارة شؤون الحكم والدولة تباعاً (سعود، وفيصل، وخالد، وفهد) (يرحمهم الله جميعاً)، فلقد أعطوا جميعاً وأبلوا أحسن بلاء في خدمة هذا الوطن كل بحسب مقتضيات عصره، إلى أن تولّى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) مقاليد الحكم، فسار على درب المؤسس، ومن تبعه من القادة الميامين، فجعل قوام عمله التلاحم، والتراحم، والعطاء، والالتزام بالشريعة الخالدة، والغيرة على العقيدة والمقدسات، والتفاني في خدمة الدين والوطن، والسعي الدؤوب لدعم مواقف الأمتين العربية والإسلامية، ونصرة الحق والاستقرار والسلام والعدل. إن سياسة تجمع كل هذه الخصائص والمميزات تستحق الإشادة والتقديروالثناء في يوم الوطن الذي قام فيه هذا الكيان ليبقى شامخاً مزدهراً في عصر ينوء بالصراعات والأحقاد والمتغيرات■